

نماذج تمويل التنمية الاقتصادية في الجماهيرية

د . ميلود جمعة الحاسية *

مقدمة :

ملموسة الجوانب المالية، وكما اشار كل من Shaw and Gurley ان السبب الرئيس في الازمة النسبية للجوانب المالية للتنمية الاقتصادية يرجع الى ان التنمية الاقتصادية تناقش عادة في اطار المتغيرات الحقيقية من ثروة ودخل ويد عاملة وانتاج (١) في حين ان التنمية الاقتصادية والزيادة في الدخل والانتاج وما يصاحبهما من التخصص وتقسيم العمل وخاصة في مجال الادخار والاستثمار وظهور ثم انتشار المؤسسات والادوات المالية، يجعل من الجانب المالي للتنمية اهمية قصوى تحتم على المهتمين بشئونها والتخطيط لها دراسة النظام المالي وما يحتويه من مؤسسات وعلاقته ببرنامج التنمية، بل ووضع خطة مالية متكاملة توضح كيفية تمويل مصروفات التنمية من المصادر المختلفة والمتوفرة حسب النظام المالي والاقتصادي السائد .

والمطلع على خطط التنمية الاقتصادية التي وضعت ونفذت في الجماهيرية حتى الآن يرى بوضوح مدى هيمنة المتغيرات الحقيقية مستوى وتغيرا وحجم المصروفات على المشاريع الانمائية وتقديرات التكلفة بهذه المشاريع المقترحة دون تقديم دراسة تذكر حول مصادر التمويل والبدائل المالية المتوفرة لتنفيذ هذه المشروعات .

وانطلاقا من اهمية الجوانب المالية للتنمية الاقتصادية سوف نقوم في هذه المقالة باستعراض الطرق المختلفة لتمويل التنمية الاقتصادية على وجه العموم ومن ثم دراسة وتحليل نماذج تمويل التنمية في الجماهيرية .

من اهم جوانب التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الكيفية التي يتم بها تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تشملها الخطة من حيث توفر مصادر هذا التمويل ومشاركة كل منها، او بمعنى آخر حصر وبرمجة المصادر المختلفة للتمويل بطريقة واضحة ومحددة وذلك قبل البدء في حصر وبرمجة المشاريع الانمائية المختلفة التي وضعت الخطة الاقتصادية لتنفيذها . تلك من بديهيات التخطيط الاقتصادي السليم ضمن برنامج متكامل لحصر عوامل الانتاج المتاحة وخاصة رأس المال الذي يعتبر عدم توفره احدى المشاكل الرئيسية التي تجابه معظم البلدان النامية .

وبالرغم من بداهة هذه المعطية نجد الكثير من الخطط الاقتصادية التي اعدت ونفذت في معظم البلدان النامية ينقصها وبشكل واضح هذا الجانب كما وكيفا، وحتى في حالة ذكره لا يعطى التأكيد والتركيز اللازمين، ففي الوقت الذي نجد فيه ان الاهتمام الاكبر في اية خطة اقتصادية يعطى لجانب المصروفات بمشاريعه المختلفة لكل قطاع في الاقتصاد، نجد ان جانب الإيرادات (مصادر التمويل) لا يحظى بقدر كاف من التمييز والتحليل، حتى ان معظم هذه الخطط تبدو وكأنها قائمة بمصروفات وليست خطة اقتصادية متوازنة .

ويعتبر هذا الاتجاه انعكاس واضح لما كتب في التخطيط والتنمية الاقتصادية حيث اهملت وبدرجة

(*) استاذ مساعد بقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس - بنغازي .

(1) J . C : Curiev And E . S . Shaw , Financial Aspects Of Economic Deveipment , Aer , Voi . Xiv Sep . 1955 . No . 4 , P . 515 .

المبحث الاول

أسس ونماذج تمويل التنمية الاقتصادية :

تشير معظم الدراسات الاحصائية عن العلاقة بين التنمية الاقتصادية (التغير في حجم المتغيرات الاقتصادية الحقيقية) وتطور النظام المالي (التغير في المؤسسات والادوات المالية) الى وجود علاقة وثيقة بينهما تتلخص في النمو المستمر للنظام المالي بمعدل يفوق ذلك الذي تحققه التنمية الاقتصادية او بمعنى آخر ارتفاع معدل القيمة السوقية لجميع الادوات المالية الى صافي الثروة القومية (Financial Inter-relation Ratio) وخاصة في الفترات المبكرة للتنمية الاقتصادية (٢) .

ويمكن وجود هذه العلاقة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والنظام المالي من الناحية النظرية في الارتباط الوثيق بين الاصول والخصوم المالية في المجتمع ورأس المال المستخدم في القطاعات الحقيقية من حيث مكوناته ونموه وتوزيعه المتكافئ بين هذه القطاعات، بل وان وظيفة النظام المالي تنحصر في خلق ذلك الخليط من المؤسسات والادوات المالية التي تتسجم مع الاستخدام الامثل لرأس المال (٣) . تلك هي حصيلة ملاحظة تطور كل من النظام المالي والتنمية الاقتصادية في البلدان المتقدمة خلال السنوات السابقة لهذا القرن والقرن السابق . هذا ولقد ارتبط هذا التطور في كل من النظام المالي والتنمية الاقتصادية بنماذج عديدة من التمويل تناولها بشيء من الاختصار في الصفحات القليلة القادمة .

قبل الدخول في استعراض هذه النماذج وعلى غرار تقسيم المجتمع الى طبقتين من المستهلكين والمنتجين عند رغبتنا في اكتشاف العلاقات الاقتصادية في مجال انتاج السلع والخدمات لابد لنا من وضع تقسيم مماثل لاكتشاف العلاقات المالية والنقدية التي تصاحب عملية انتاج السلع والخدمات وهو الجانب المهم في دراستنا هذه .

لقد قام كل من (Shaw and Gurley) بتقسيم الوحدات المنفقة (٤) في المجتمع الى ثلاثة أنواع .

1- وحدات منفقة ذات دخل ومصرفات متساوية، حيث يتساوى انفاقها على الاستهلاك والاستثمار والخدمات والسلع العامة مع دخلها، وإذا ادخرت من دخلها فان هذا الادخار ينفق على الاستثمار بنفس القيمة مما يؤدي في النهاية الى عدم تأثير مجموع اصولها المالية نسبة الى التزاماتها المالية القائمة، وهذه الوحدات المنفقة سواء كانت اشخاص او هيئات اعتبارية لا تمارس بهذا السلوك اثرا على كمية الاصول والالتزامات المالية في المجتمع .

2- وحدات منفقة تحقق دخلا يفوق انفاقها على السلع والخدمات المختلفة، وبالتالي تحقق فائضا يعادل الفرق بين الدخل والانفاق، وإذا ادخرت فان ادخارها يفوق ما تقوم به من استثمار مما يؤدي في النهاية الى ارتفاع مجموع اصولها المالية وتصبح بالتالي المصدر الاساسي للاقراض في المجتمع .

3- وحدات منفقة تفوق مصروفاتها على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية الدخل الذي تحققه وتحقق عجزا وتصبح بالتالي المقترض الاساسي في المجتمع وذلك اما عن طريق اصدار اوراق مالية تمثل حقوقا عليها او التنازل عن بعض من اصولها او الاقتراض مما يؤدي في النهاية الى تناقض اصولها المالية نسبة الى التزاماتها القائمة .

وبالجمع بين هذه الانواع الثلاث من الوحدات المنفقة وتسجيل الصفقات المالية والنقدية المختلفة التي تتم بين الوحدات ذات الفائض وتلك ذات العجز مع الامانة بحقيقتين رئيسيتين، الاولى ان المبالغ المعروضة للاقراض من الوحدات المنفقة ذات الفائض تساوي المبالغ المطلوبة من تلك صاحبة العجز، والثانية ان الزيادة في الاصول المالية للوحدات ذات الفائض تساوي الزيادة في الخصوم المالية لتلك صاحبة العجز، نستطيع ان نقول: كما ان الارتفاع في الدخل وتراكم الثروة هي جانب من جوانب النمو الاقتصادي فانه يتبع منطقيا بأن تراكم الاصول المالية في مجتمع لا يتساوى فيه الدخل والانفاق للوحدات المنفقة هو الجانب الاخر للنمو الاقتصادي او بمعنى آخر ان كلا

(2) R . W . Goldsmith , Financial Structure And Deveipment , Yale University Press . , 1969 , PP . 44 - 48 .

(3) Hugh T . Patrick , Financiai Deveipment And Economic Crowth In Under-deveipment Countries Economic Deveipment And Cuitirai Change , Voi . Xiv , No . 2 , Jan . 1966 , P . 177 .

المجال حسبما تقتضى ظروف التنمية الاقتصادية .
ومن هنا نجد علاقة وطيدة بين طريقة التمويل
الداخلي ومركزية اتخاذ القرار او بمعنى آخر ان هذه
الطريقة لتمويل التنمية الاقتصادية هي السمة الغالبة
للمويل في البلدان الاشتراكية او تلك الدول التى تأخذ
بفكرة التخطيط المركزى للتنمية الاقتصادية .
ومن النتائج الرئيسية للتمويل الداخلى سواء كان
عن طريق التمويل الذاتى او الضرائب ما يلى :-

١ - الحد من التغلغل المالى (Financial Deepening)
وذلك بانعدام البيئة المناسبة لنمو
المؤسسات المالية والنقدية المختلفة وكذلك الادوات
المالية التى من شأنها استقطاب المدخرات وتوجيهها
الى مجالات الاستثمار المختلفة الامر الذى يجعل من
الحكم على مستوى التنمية الاقتصادية عن طريق مدى
نمو هذه المؤسسات والادوات المالية فى اقتصاديات
تسيطر فيها ظاهرة التمويل الداخلى ومقارنتها بتلك
التي تأخذ باللامركزية فى النشاط الاقتصادى امر غير
مرغوب بل وغير صحيح .

ب - اختفاء ظاهرة التخصص بين طبقتى المدخرين
والمستثمرين حيث تجمع كل من وظيفة الادخار
والاستثمار فى شخص او مؤسسة واحدة حيث يكون
المدخر هو نفس المستثمر (تمويل ذاتى) ولا يخفى لما
لهذه الظاهرة من آثار سلبية على نوعية وحجم
الاستثمارات حيث يغلب عليها طابع الصغر وكلما
كبرت الاستثمارات المزمع القيام بها كلما طالت المدة
التي يحتاجها المستثمر (المدخر) للسماح بتراكم
المدخرات اللازمة والتي قد تأخذ عدة سنوات، وإذا ما
أخذنا فى الاعتبار ان معظم هذه المدخرات سوف تكون
فى شكل نقود (*) (نقود ورقية وودائع تحت الطلب)
وليس فى شكل اصول مالية اخرى فان جزءا كبيرا من
هذه الموارد سوف يكون معطلا ولمدد مختلفة
والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة ان تقوم الدولة اما
بفرض ضرائب او بتحويل هذه المشاريع الى قطاع عام
يسهل معه تجميع هذه الادخارات واستثمارها بشكل
سريع يضمن عدم تعطيلها، وهنا فقط يمكن القول بأن
الدولة تقوم بدور الوسيط عن طريق اجهزتها المالية
الرسمية المختلفة بتحويل المدخرات الى استثمارات ..

من الجانب الحقيقى فى الاقتصاد الذى يشمل تراكم
الدخل والثروة والجانب المالى الذى يشمل تراكم
الاصول والالتزامات المالية هما وجهان لعملة واحدة ..
وعليه فان تحليل طبيعة تراكم هذه الاصول
والالتزامات المالية والعوامل التى تحكم هذا التراكم فى
اقتصاد ما من شأنه القاء مزيد من الضوء على النمو
الاقتصادى الامر الذى قد لا يتوفر عند مناقشتنا
للعوامل التى تحكم المتغيرات الحقيقية فقط فى
الاقتصاد .

من التقسيم السابق للمجتمع الى ثلاث وحدات
مختلفة فى تعاملها مع مفهومى الادخار والاستثمار
يتضح بأن هناك طريقتان رئيسيتان يمكن من خلالهما
تمويل الاستثمار :

الاول : طريقة التمويل الداخلى Internal Finance

الثانية : التمويل الخارجى External Finance

اولا : التمويل الداخلى :

وهو أكثر طرق التمويل بدائية واسبقها فى الوجود،
حيث يعتمد حجم الاستثمار فيها على ما يستطيع الفرد
والمؤسسة ادخاره من دخله المتاح بعد الايفاء بانفاقه
على الاستهلاك وتقع المجموعة الاولى من الوحدات
المنفقة فى هذا النطاق، وبناء على ذلك فان حجم الادخار
وبالتالى الاستثمار سوف يعتمد بالدرجة الاولى على
اسعار كل من عوامل الانتاج التى تستخدمها هذه
الوحدات الاقتصادية والمنتجات التى تقوم بانتاجها،
وهنا تجد الدولة عن طريق اجهزة التخطيط المركزى
فرصة سانحة للتدخل لصالح هذه المشاريع وذلك اما
بتثبيت اسعار عوامل الانتاج أو برفع اسعار هذه
المنتجات للسماح بتحقيق أكبر معدلات للادخار وبالتالي
الاستثمار لتحقيق النمو الاقتصادى. ولعل هذا
الافتراض هو المبرر الرئيسى الذى تستخدمه كثير من
الدول للتدخل فى النشاط الاقتصادى، مع السماح لهذه
المشاريع باستثمار هذه الاموال بالطريقة التى تراها،
اما اذا رأت الدولة غير ذلك فان التدخل سوف يشمل
كل من جانبي الادخار بالطريقة السابقة ثم التحكم فى
أوجه الاستثمار عن طريق فرض ضرائب على هذه
المشاريع لتمتص كل ما حققته من مدخرات لتقوم
الدولة باعادة استثمارها فى جهات اخرى او فى نفس

* وخاصة اينما وجد بأن النقود الورقية والمعدنية تشكل أداة التبادل الرئيسية كما هو الحال فى كثير من البلدان النامية .

ج - عادة ما يصاحب ظاهرة التمويل الذاتي وفي غياب الادوات المالية الجهل بكثير من فرص الاستثمار في المشاريع الانتاجية المختلفة وبالتالي توجه المدخرين الى اقتناء السلع الاستهلاكية المعمرة والمعادن الثمينة والمضاربة في الاراضى «هـ» والتي تعتبر بحق تسرب واضح من المدخرات القومية الى وجهات غير استثمارية ومن ثم التأثير السلبي على النمو الاقتصادي ، بل وان هذه الظاهرة قد تتعدى الانفاق على هذه السلع الى سلع اخرى ذات طبيعة استهلاكية مباشرة والاحتفاظ بمخزون غير عادى منها حماية ضد تقلبات الاسعار واحتمال اختفاء هذه السلع في المستقبل وبمعنى اخر انه في غياب الاصول المالية المختلفة والتي تعتبر همزة الوصل بين الادخار والاستثمار يضطر كلا من المستهلكين والمنتجين «مدخرون» للاحتفاظ بمخزون غير طبيعي من هذه السلع «و» ولذلك لجأت الدول النامية الى حل هذه المشكلة بأحدى طريقتين اولهما : تشجيع قيام سوق مالى متكامل بمؤسساته وادواته لاستقطاب هذه المدخرات وثانيهما : تأميم الكثير من الأنشطة الاقتصادية الخاصة وتحويلها الى قطاع عام يسهل معه تحويل مدخرات هذه الأنشطة الى استثمارات كما ذكرنا سابقا وعادة ما يكون الخيار بين هاتين الطريقتين خاضعا للنظام الاقتصادي السائد .

د - ومن الخصائص الهامة ايضا والمراقبة لظاهرة التمويل الذاتي ما يدعى بخاصية الضحالة المالية «shallow finance» «و» والتي تستند الى هيمنة كل من المصارف التجارية والنقود الورقية والمعدنية على النظام المالى دون سواها من مؤسسات وادوات مالية اخرى ونظراً لغياب المؤسسات والادوات المالية الاخرى ذات الدرجات متفاوتة في العائد والمخاطرة ، تعتمد المصارف التجارية هي الاخرى الى الاحتفاظ بنسبة عالية من اصولها في شكل اصول سائلة «ز» لاتأخذ طريقها الى الاقراض للقطاعات الاقتصادية التي ترغب في الاستثمار .

ثانياً: التمويل الخارجي

في تقسيمنا السابق للوحدات المنتجة والمستهلكة «المنفقة» في الاقتصاد نجد بأنه لابد لتلك الوحدات التي تحقق فائضاً ان تقوم باستثماره لتحقيق عائد بدلاً من الاحتفاظ بذلك الفائض في شكل نقود ورقية ومعدنية ،

(5) Hught T . Patrick ، نفس المرجع السابق ص 179 .

(6) نفس المرجع السابق ص 179 .

(7) ولزيد من الاطلاع على هذا الموضوع راجع :

وفي الجانب * الاخر توجد تلك الوحدات التي تعاني عجزاً في مواردها لاشباع حاجاتها الاستثمارية سواء لتحسين مشاريع قائمة او القيام بمشاريع جديدة واذا ما ترك هذا الوضع الغير متوازن فان قوى العرض والطلب سوف تلعب دورها الفعال في خلق نوع من الوساطة بين هذه الوحدات لتحويل هذه المدخرات الى استثمارات ولقد تدرجت هذه الوساطة المالية في اشكال مختلفة من الوسطاء الماليين financial intermediaries والتي تشمل المصارف التجارية والمؤسسات المالية المختلفة المعروفة اليوم لتقوم بهذه المهمة بالذات حيث تقوم هذه المؤسسات باستقطاب المدخرات المختلفة «على مختلف احجامها واغراضها» وذلك باستخدام سياسات سعرية «سعر الفائدة» وغير سعرية «تسهيلات اخرى» وتحويل هذه المدخرات الى قروض لمن يطلبها من المستثمرين ، وهذا ما يسمى بالتمويل الخارجي .

وقد يأخذ التمويل الخارجي احد شكلين رئيسيين او كلاهما ، حيث يأخذ الشكل الاول ما يسمى بالتمويل الخارجي المباشر direct external finance وفيه تقوم الوحدات الاقتصادية التي تعاني عجزاً في مواردها بالاقتراض مباشرة من تلك الوحدات التي تتمتع بفائض في مواردها وتقوم الاولى في المقابل باصدار سندات او اسهم direct debt تعبر عن مديونية مباشرة لتلك الوحدات المنفقة التي تقوم بالاحتفاظ بها ، بينما يأخذ الشكل الثاني التمويل الخارجي الغير مباشر indirect external finance وفيه تقوم المصارف التجارية والمؤسسات المالية الاخرى بدور الوساطة ، حيث تقوم باستقطاب مواردها من الوحدات ذات الفائض مقابل اصدار مديونية لهذه الوحدات «الودائع المختلفة» وجعلها في متناول الوحدات المنفقة ذات العجز في شكل قروض هذا بالإضافة الى استثمار جزء من مواردها ايضا في اسهم وسندات هذه الوحدات الاخيرة وبذلك تكون المؤسسات المالية قد ادت دوراً فعالاً في تحمل جزء كبير من المخاطرة الى جانب اهميتها في توفير الوقت والمجهود الذي يمكن ان يبذله كل من اصحاب العجز والفائض في البحث عن مصادر للتمويل والاستثمار بالطريقة المباشرة .

(*) وهنا يجب التنويه على ان العجز لايعنى ان الاستهلاك الدخلى ولكن الانفاق (استهلاك + استثمار) . ادخل
(8) ميلود حفعة الحسية دور النقود في الاقتصاد اللبني ، دراسة تحليلية وتطبيقية ، 1979م ص 117 - 122 .

في الصفحات القادمة الى مناقشة الجوانب المالية للتنمية الاقتصادية في الجماهيرية ونماذج تمويلها عن طريق كل من القطاعات الرئيسية الثلاث وهي القطاع العام والقطاع المصرفي وقطاع العائلات . وذلك بهدف التعرف على نموذج التمويل السائد والوقوف على بعض مواطن القصور ومن ثم امكانية الاستفادة من هذا التحليل لتحديد المعالم الرئيسية لاية اصلاحات يمكن ادخالها على نظام التمويل الحالي لكي يصبح اكثر ارتباطا بالجوانب الحقيقية للتنمية الاقتصادية في الجماهيرية .

* - المبحث الثاني - * نماذج التمويل في ليبيا

تعرضنا في المبحث الاول من هذه الدراسة لنماذج التمويل المختلفة وخصائص كل منها والكيفية التي يتم بها توجيه ادخار القطاعات المختلفة الى اوجه الاستثمار تحت ظروف واعتبارات اقتصادية متباينة ورأينا كيف ان طريقة التمويل المتبعة تعتمد الى درجة كبيرة على النظام الاقتصادي السائد ومدى هيمنة المركزية من عدمها على طريقة اتخاذ القرار الاقتصادي في المجتمع وفي هذا المبحث نحاول ان نسلط شيئا من الضوء على طرق التمويل المتبعة في ليبيا والكيفية التي يتم بها توجيه مدخرات القطاعات الاقتصادية الى اوجه الاستثمار المختلفة وان كانت هناك مجموعة من العقبات التي اعترضت سبيلنا في تحقيق هذا الهدف ومعالجة هذا الموضوع الحساس بطريقة مناسبة ومجدية وتلك اجمالها فيما يلي :

أ - بالرغم من توفير الكثير من الاحصائيات عن المتغيرات النقدية والمالية في الجماهيرية وخاصة تلك التي تصدر عن ادارة البحوث الاقتصادية بمصرف ليبيا المركزي ، الا ان طريقة تبويبها كثيرا ما يقف حائلا دون اجراء دراسات تفصيلية حول سلوك بعض المتغيرات النقدية والمالية نظرا لشمولها وخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات المالية سواء في الداخل او الخارج والتي تعتبر حجر الزاوية في اية مناقشة مفيدة للتدفقات المالية والنقدية الناتجة عن تحويل المدخرات الى استثمارات وخاصة في الجماهيرية حيث لايزال الافراد

وبناء على ما تقدم فان الهدف الرئيسي للسياسة المالية « financial policy » ضمن اطار التمويل الخارجي بقصد الرفع من مستوى النمو الاقتصادي هو تشجيع المدخرين على الاحتفاظ بمدخراتهم في شكل اصول مالية بدلاً من اصول ملموسة غير منتجة والتأكد من ان الاستثمار قد وزع في النشاط الاقتصادي بالطريقة التي تضمن اكبر انتاجية اجتماعية . ولتحقيق هذه الاهداف وجب على المسؤولين على هذا القطاع تشجيع قيام الاساس الصحيح لتوسع المؤسسات المالية التي تقوم بهذا الدور .

وعلى العكس من التمويل الداخلي فان التمويل الخارجي يعتبر من السمات الاساسية للأنظمة الاقتصادية التي تأخذ باللامركزية في التخطيط في تعبئة المدخرات القومية واستثمارها ، وبالتالي الحد من تدخل الدولة بأجهزتها المختلفة في عمل النظام المالي ، الا ان هناك بعض الجوانب في هذا النظام تسمح بهذا التدخل في نطاق ضيق بشأن الرفع من كفاءته في تأدية وظائفه الرئيسية وذلك مثلاً بهدف رفع كفاءة النظام المالي وتشجيع الاستثمار في تلك المشاريع ذات الوفورات الاقتصادية الخارجية الايجابية external Economies وعدم الاستثمار في تلك الوفورات الاقتصادية الخارجية السلبية External diseconomies وتوجيه الاستثمار الى المشاريع ذات المنفعة الاجتماعية الحدية Marinal social benefit المرتفعة اذا ما قورنت بالمنفعة الخاصة ، بالإضافة الى قيام الدولة بمحاولة الرفع من انسياب المعلومات المالية الصحيحة داخل السوق المالي والمساعدة في تقديم الضمانات للمستثمرين والقضاء على النزعة الاحتكارية اذا ما ظهرت داخل الوساطة المالية وتشجيع تدفق الموارد الى تلك المشروعات ذات العائد المرتفع والمخاطرة الكبيرة ، الا ان هذا التدخل بشأن الرفع من كفاءة رأس المال وتوزيعه ، لا يجب ان يمتد الى التأثير على هيكل سعر الفائدة لكل من المدخرين والمستثمرين الى الدرجة التي تفقد معها سعر الفائدة قدرتها على توجيه هؤلاء الى السلوك الغير صحيح « ٩ »

ومن هذا الشرح المختصر لنماذج التمويل المختلفة التي يمكن ان تسود في اقتصاد ما ، وعلى ضوء الخصائص المميزة لكل نموذج من هذه النماذج ننقل

(9) H . Shahr , The Structure Of Capital Markets And Economic Crpwith , Ik Financial Development And Economic Growth , The Economic Consequencies Of Under Deveiopéd Capitai Markets , Eds . A . W . Sametz , 1972 , P . 141 .

والمنشآت الشعبية جزءا من النظام الاقتصادى ، ومن امثلة ذلك توزيع الاصول النقدية والمالية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة او على الاقل بالطريقة التى تناسب هذا النوع من التحليل والتى جرت العادة فى بلدان كثيرة على فصلها فى شكل حسابات مختلفة للتدفقات المالية والنقدية .

ب - الفروق الكبيرة بين قيم كثير من المتغيرات التى ترد فى سنوات مختلفة ومن مصادر مختلفة كتلك التى ترد مثلا فى الحسابات القومية وميزان المدفوعات واحصائيات المصرف المركزى لنفس المتغيرات وان كان بتسميات مختلفة والتى سيرد الحديث عنها فى الصفحات القادمة .

ج - ما قيل بصدد احصائيات المتغيرات النقدية والمالية ينطبق الى حد كبير على احصائيات الدخل القومى والبنود المتعلقة به فى الحسابات القومية حيث نجد نقصا واضحا فى حسابات بعض القطاعات وعدم توحيد المصطلحات المستخدمة بالخصوص من نشرة حسابات قومية الى اخرى وخاصة فيما يتعلق بحسابات الاستثمار وهو ما يعطينا بالدرجة الاولى فى هذه الدراسة

د - عدم وضوح اسس تقسيم الاقتصاد الى قطاعات مختلفة ونوعية المنشآت او المؤسسات التى يشملها كل قطاع ماعدا تلك المتعلقة بتقسيم النشاط الاقتصادى تقسيما وظيفيا «زراعة ، صناعة ، نط ، ... الخ» والذى قد يتناسب الى درجة كبيرة فقط مع خطة التنمية الاقتصادية الواردة على هذا الاساس وبالتالي عدم جدوى المعلومات والاحصائيات الواردة على هذا الاساس الوظيفى لتحقيق اهداف اخرى وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمار والادخار وما يتضمنه من تدفقات مالية ونقدية فى المجتمع .

هـ - النقص الواضح فى التعامل مع مصادر التمويل المختلفة «مدخرات القطاعات المختلفة» والتركيز على الاستثمارات العامة فقط وعدم وضوح الدور الذى يؤديه او ما يمكن ان يؤديه الافراد والمنشآت الشعبية والتى تعتمد الى درجة كبيرة على التمويل الذاتى سواء على مستوى الخطة الاقتصادية الموضوعية او تسجيل ما حدث فى هذا المجال بشكل تفصيلى على هيئة احصائيات وبيانات .

وبالرغم من تلك العقبات التى تعترض سبيل دراسة مصادر تمويل التنمية الاقتصادية فى الجماهيرية بصورة تفصيلية ، سوف نحاول فى الصفحات القليلة القادمة تحليل كل من الادخار والاستثمار وذلك من

حيث حجم المدخرات ومصادرها وتطور هذه المصادر وتوزيعها على اوجه الاستثمار المختلفة والكيفية التى تم بها هذا التوزيع آملين فى النهاية تحديد بعض الملامح الرئيسية لطرق تمويل التنمية الاقتصادية فى الجماهيرية على ضوء ما سبق نقاشه فى المبحث الاول ويمكن مناقشة هذه الملامح على النحو التالى :

1- انه باستثناء بعض السنوات ولاسباب معروفة عادة مايفوق حجم المدخرات القومية حجم الاستثمارات الفعلية المحلية مما نتج عنه ارتفاع ملحوظ فى حجم الاستثمارات فى الخارج جدول (1) ومن ذلك يتضح بأن الجماهيرية مصدر لرأس المال بعكس معظم البلدان النامية خلال الفترة قيد البحث .

2- لا يبدو من دراسة كل من اتجاه الاستثمار والادخار ان هناك ارتباط (correlation) بين المتغيرين فبالرغم ان النظرية لا تقترح وجود علاقة سببية بينهما الا ان ارتباطا وثيقا بينهما من حيث الاتجاه على الاقل يبدو اكثر منطقية من الاتجاه الواضح لكلا المتغيرين فى الجماهيرية ، ولعل التفسير المنطقى لهذه الظاهرة ، ان قرار الاستثمار (الاستثمار فى المشاريع الانمائية المختلفة) لا يخضع فى كثير من الاحوال الى مدى توفير التمويل من المدخرات سنة بسنة ، او بمعنى آخر ان حجم الاستثمار يعتمد على القدرة الاستيعابية للاقتصاد ومشروطا بها وليس بحجم المدخرات كما هو الحال فى معظم البلدان النامية وخاصة الفقيرة منها . وهذه الظاهرة فى رأينا نتيجة طبيعية لعدم الاهتمام بدراسة الجوانب المالية للتنمية الاقتصادية فى الجماهيرية وعدم الرغبة فى دراسة نماذج التمويل المختلفة واختيار المناسب منها لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية بل وان العادة جرت على ان تتم قرارات الاستثمار بمعزل عن مصادر التمويل وكأن الاخيرة (رأس المال) عامل انتاج حر (free resource) ومؤكد الوجود بأى كمية .

3- ان نسبة الادخار من الدخل القومى تبدو مرتفعة جدا اذا ما قورنت بالبلدان النامية ، وذلك بالرغم من عدم وجود قيود هامة على حجم الاستيراد حيث يتجه معظم الانفاق الاستهلاكى ، وعليه فان هذه المدخرات هى ادخار اختياري سواء بالنسبة للقطاع العام او الخاص ، وكنتيجة لهذه الظاهرة لم تبذل الجهات المسؤولة مجهودا يذكر فى سبيل تعبئة المدخرات المحلية والرفع من حجمها بالطرق المعروفة لدى معظم الدول

النامية ، مما شارك الى حد كبير في عدم النهوض
بالسوق المالية ، حيث ان توفر المدخرات وارتفاع

جدول (١)
الادخار والاستثمار ونسبتهما الى الدخل القومي
(1962م - 1978 م)

بملايين الدينارات

الاستثمار المالي في الخارج	نسبة الادخار للدخل القومي %	اجمالي الادخار بالاسعار الجارية (1)	نسبة الاستثمار الى الناتج القومي %	اجمالي الاستثمار بالاسعار الجارية (2)	الناتج القومي الاجمالي	نهاية السنة
8-	35	58	40	66	165	1962
3	33	79	32	76	241	1963
17	41	127	36	110	307	1964
26	41	177	35	151	436	1965
22	39	217	35	195	560	1966
22	32	240	29	218	749	1967
55	40	350	34	295	882	1968
159	46	482	31	323	1053	1969
258	45	504	22	246	1113	1970
283	41	584	21	301	1416	1971
131	38	581	30	450	1524	1972
9	34	655	34	664	1928	1973
572	47	1601	30	1029	3414	1974
94	32	1061	35	1155	3348	1975
651	42	1826	29	1275	4390	1976
921	44	2319	27	1398	5250	1977
225	33	1757	28	1532	5403	1978
-	-	-	-	-	7552	1979
-	-	-	-	-	10271	1980

(2) ويشمل تكوين رأس المال الثابت الاجمالي والزيادة
في المخزون .

المصدر : الحسابات القومية 1962-1978م ،
امانة التخطيط التقرير الخامس والعشرون لمصرف
ليبيا المركزي سنة 1980م .

(1) ويشمل الادخار ورأس المال الثابت صافي
التحويلات الرأسمالية من الخارج .

جدول (2)
توزيع الاستثمار الاجمالي للسنوات 1962 - 1977 م

كل	جزئي 1977م	كل	جزئي 1962م	
1368	803	64,4	17,3	اولا : حسب النوع :
	289		28,4	ا- صافي الاستثمار :
	276		18,7	البناء والتشييد
30		1,6		الآلات والمعدات
				اخرى
			0,7	ب - التغير في المخزون
			0,9	انتاج حيواني
1398			66	مواد خام و سلع نهائية
				ج - اجمالي الاستثمار المحلي
				ثانيا : حسب القطاع
1368	188	64,4	2,4	ا- صافي الاستثمار
	48		36,7	زراعة
	165		1,6	مناجم ومحاجر
	31		1,4	صناعة
	195		3,3	بناء
	228		9	كهرباء ومياه
	513		10	نقل ومواصلات
30		1,6		خدمات اخرى
			0,7	ب - التغير في المخزون
			0,9	زراعة
				اخرى
1398		66		ج - الاستثمار الاجمالي :
				ثالثا : عام وخاص :
1368	1172	64,4	15,9	ا- صافي الاستثمار
	196		48,5	قطاع عام
		1,6		قطاع خاص
				ب - التغير في المخزون
				عام
			1,6	خاص
1368		66		ج - الاستثمار الاجمالي

* المصدر الحسابات القومية ، 1978 - 1962 م .

جدول (3)

توزيع المدخرات للسنوات 1963-1978م

بملايين الدينارات

النهاية السنة	الادخار الاجمالى	الادخار العام	النسبة %	الادخار الخاص	النسبة %	صافي التحويلات الرسمية من الخارج	النسبة %
1963	79	39	49	36	46	4	5
1964	127	61	48	46	36	20	16
1965	177	95	54	91	51	9	5
1966	217	125	58	107	49	15	7
1967	240	128	53	106	44	6	3
1968	350	218	62	161	46	29	8
1969	482	227	47	206	43	49	10
1970	504	279	55	175	35	50	10
1971	584	406	69	161	28	17	3
1972	581	397	68	184	32	-	-
1973	655	234	36	421	64	-	-
1974	1601	875	55	726	45	-	-
1975	1060	536	51	424	49	1	-
1976	1822	1293	71	534	29	4	-
1977	2316	1746	75	573	25	3	-
1978	1757	1039	59	722	41	4	-

* المصدر : الحسابات القومية ، 1962-1978 .

القطاعات الاساسية (زراعة ، صناعة ، اسكان ...
وغيرها) وترك الاستثمار في القطاعات الغير اساسية
كالخدمات (تجارة ، نقل ، الخ) الى القطاع
الخاص .

4- نظرا لارتفاع نسبة النقود الورقية والمعدنية في
عرض النقود وبالتالي انخفاض نسبة الودائع تحت
الطلب ، اضيف الى ذلك قيام المصارف التجارية في
الجمهورية بالاحتفاظ بنسبة عالية من اصولها في شكل
اصول سائلة لا تأخذ طريقها الى سوق الائتمان (تمويل

نسبتها من الدخل القومى والدخل الفردى سواء على
مستوى القطاع العام او الخاص جعل من ظاهرة
التفويل الداخلى الصفة المهيمنة على تمويل
الاستثمارات المختلفة ، حيث تقوم الدولة عن طريق
مدخراتها الخاصة والناجمة عن ملكية قطاع النفط
بتمويل المشاريع المختلفة في خطة التنمية الاقتصادية في

طلب ترجع الى مضاربة في اسعار كثيرة من السلع
الاستهلاكية المعمرة والمعادن الثمينة والعقارات وهو
ما يطلق عليه عادة في الادب الاقتصادى بالتضخم
المكبوت (Repressed Inflation) الذى ينتج عنه
اضرار اقتصادية وخاصة رأس المال .

* وهنا قد يرد الجدل بأن الجماهيرية لم تعاني الآن من
تضخم جامع ناتج عن ظاهرة التوسع في عرض النقود
الا ان الرد على هذا الجدل يكمن في ان التضخم
وخاصة في حالة اتباع سياسة تثبيت الاسعار والدعم
القائم لكثير من السلع الضرورية قد لا يظهر في شكل
ارتفاع في مستوى العام للاسعار ولكن في شكل فائض

واستنزاف حسابات الحكومة لدى المصرف المركزي لتمويل مشاريع التنمية المختلفة ، ولا يخفى لما مثل هذه السياسة المالية من أخطار نقدية تقليدية كالتضخم النقدي .(*)

5- بالنظر الى تطور كل من ادخار القطاع العام والقطاع الخاص من ناحية الاستثمار العام والخاص من ناحية يفي عن طريق مدخراته الذاتية بجميع ما يقوم به من استثمارات مع وجود فائض وخاصة لدى المؤسسات العامة في شكل ودائع لدى النظام المصرفي (التغير في ودائع المؤسسات العامة وشبه العامة) جاهزة لقيام المصارف باقراضها الى قطاعات اخرى والجدول (5) يمثل حركة الایداع والاقتراض بين القطاع العام والجهاز المصرفي للسنوات 1973م - 1980م .

ان القطاع العام بما يحققه من فائض (مصادر التمويل أكبر من استعملاته) وبالرغم من وجود حركة اقتراض من الجهاز المصرفي ليس فقط قادر على تمويل جميع استثماراته تمويلًا ذاتيًا بل هو قطاع مقرض للقطاع العائلي وذلك يتضح حيث يفوق مجموع ودائمه لدى الجهاز المصرفي (المصرف المركزي والمصارف التجارية) حجم الاقتراض من ذلك الجهاز ، هذا الوضع الغريب ينم عن ان عمليات الاقتراض التي يقوم بها القطاع العام من الجهاز المصرفي هي عمليات اقتراض لسد فجوات مؤقتة في سيولة هذا القطاع ومؤسساته المختلفة وليست عجز دائم في مصادر التمويل عن الاستعمالات .

للاستهلاك العام والاعانات (42٪) يذهب الجزء الباقي الى مجالات الاستثمار العامة المختلفة وبناءا على ما تقدم يمكن ان نسوق الملاحظات التالية بشأن الجوانب المالية لخطة التنمية الاقتصادية للقطاع العام :

1- ان معظم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ذاتية بمعنى انها تمول تمويلًا داخليًا عن طريق ما يحققه القطاع العام من فائض . وان ما يتم تمويله خارجيًا اي عن طريق النظام المالي ، لا يكاد يذكر ويتمثل ذلك في انخفاض نسبة ما يتم اقتراضه من النظام المصرفي عن طريق الخزنة العامة أو المؤسسات العامة وشبه العامة بل ونستطيع القول بان القطاع العام قد استطاع ان

القطاع المصرفي خلال سنة معينة ويحوى الجوانب النقدية والمالية لعمليات تمويل التنمية الاقتصادية

خارجي) ادى الى الضخ المستمر لكميات أكبر من النقود في كل سنة للايفاء بالتزامات الاستثمار في المشاريع المختلفة عن طريق المدخرات التي يحققها القطاع العام ، ولقد نتج عن وجود هذه الظاهرة ارتفاع مستمر في عرض النقود (بمتوسط سنوي بلغ حوالى ٢٢٪) والناجم عن التوسع في اصدار النقود الورقية اخرى (جدول 2و3) ومقارنة التوزيع النسبي لكل منهما في اوائل الستينات مع تلك لواخر السبعينات نجد بأنه بالرغم من ان نسبة كل من الادخار العام والادخار الخاص الى اجمالي المدخرات المحلية لم يتغير كثيرا (حول متوسط 60٪ و 40٪ على التوالي) الا ان نسبة كل من الاستثمار الخاص قد تغيرت بنسبة كبيرة لصالح القطاع العام حيث ارتفعت من (25٪ للقطاع العام و 75٪ للقطاع الخاص الى (76٪ للقطاع العام و 24٪ للقطاع الخاص) وهذه الظاهرة تثبت بدون ادنى مجال للشك ان معظم المدخرات المحلية للقطاع الخاص لا تأخذ طريقها لمجال الاستثمار .

ولاهمية هذه الظاهرة ومدى ما تمارسه من اثر سلبي على تمويل التنمية الاقتصادية من جانب القطاع الخاص ، حاولت وبطريقة لا تخلو من العيوب نظرا لما قد يشوبها من تقديرات لبعض المتغيرات الحقيقية والمالية ، تكوين جدول للتدفقات النقدية والمالية (ج) في الجماهيرية لسنة 1977م لاعطاء ولو فكرة مبدئية عن مصادر ونماذج التمويل المتبعة لتمويل التنمية الاقتصادية خلال تلك السنة وللوقوف على بعض الملاحظات في هذا الصدد .

وبالنظر الى جدول مصادر التمويل واستعمالاتها (جدول 4) يتضح الدور الاساسي الذي يلعبه القطاع العام ومؤسساته المختلفة كمصدر رئيسي من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية . وبناءا على ذلك فان امانة الخزنة تعتبر أكبر مؤسسة مالية في الجماهيرية تحصل على مواردها عن طريق الملكية المباشرة لقطاع النفط ومن ثم إيرادات صادراته ويشكل حوالى 74٪ من مواردها بينما تشكل كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وفائض تشغيل المؤسسات العامة وشبه العامة معظم الجزء الباقي وباستثناء ما يخص

* يعرف جدول التدفقات النقدية والمالية على انه ذلك السجل الذي يحوى كافة الصفقات النقدية والمالية التي تتم بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك

الارقام التي وردت في كل من تقارير مصرف ليبيا المركزي والحسابات القومية حول المتغيرات المالية والحقيقية ولم نستطع الحصول على ارقام لتلك المتغيرات لسنوات مابعد 1977م ، وخاصة عن المتغيرات الحقيقية :

وعادة مايعد من قبل المصرف المركزي ضمن التقارير السنوية التي يصدرها حول النشاط النقدي والمالي في الدولة ويعد هذا الجدول من احدث الجداول الذي لا تقوم باعداده الا عدد محدود من الدول الصناعية المتقدمة . ولقد حاولنا تركيب هذا الجدول باستخدام

جدول (4)

مصادر التمويل واستعمالاتها في ليبيا لسنة 1977م

بملايين الدينارات

		اولا : القطاع العام والمؤسسات العامة
2666	-	1- المصادر :
425	-	عوائد نפט (4)
63	-	ضرائب مباشرة وغير مباشرة (1)
95	-	قروض الخزانة العامة من القطاع المصرفي (6)
224	-	قروض المؤسسات العامة وشبه العامة (8)
83	-	فائض تشغيل المشاريع العامة
72	-	اشتراكات الضمان الاجتماعي
93	-	دخل الاستثمارات الخارجية (10)
-	3595	فروق احصائية
1175	-	المجموع
1516	-	2- الاستعمالات
90	-	الاستثمار الاجمالي الثابت (3)
326	-	استهلاك عام واعانات (2)
43	-	التغير في ودائع الحكومة
50	-	التغير في ودائع المؤسسات العامة (5)
585	-	مصرفوات ضمان اجتماعي
-	3595	تحويلات للخارج
-	-	صافي الاستثمار في الخارج (11)
-	-	المجموع
390	-	ثانيا : قطاع العائلات
28	-	1- المصادر
-	418	ادخار شخصي
197	418	قروض من القطاع المصرفي (7)
72	-	المجموع
149	-	2- الاستعمالات :
-	-	استثمار اجمالي (3)
-	-	زيادة في الودائع (9)
-	418	زيادة في النقود الورقية والمعدنية
-	-	المجموع
90	-	ثالثا : القطاع المصرفي :
316	-	1- المصادر :
72	-	تغير في ودائع الحكومة
149	-	تغير في ودائع المؤسسات العامة
-	-	تغير في ودائع القطاع العائلي
-	-	زيادة في النقود الورقية والمعدنية في التداول
-	447	فروق احصائية
63	-	2- الاستعمالات :
95	-	قروض للحكومة
27	-	قروض للمؤسسات العامة
388 (فرق)	-	قروض للقطاع العائلي
	-	قروض للخارج

(1) يشمل ايرادات الرسوم والغرامات . (2) يشمل استهلاك عام نهائي واعانات (دعم سلع) ودفعات تحويلية الى مؤسسات لا تسعى للربح وتخدم النظام العائلي

(3) بما في ذلك التغير في المخزون . (4) تشمل فائض تشغيل المشروعات العامة (5) تشمل ودائع الصناعة والنفط والزراعة والبناء والمؤسسات المالية وغيرها . (6) تشمل التسهيلات الائتمانية للخزينة العامة والمؤسسات العامة من المصرف المركزي والتغير في مجموع التزامات السندات القائمة على الخزينة العامة بكل من قسم الاصدار وقسم العمليات المصرفية . (7) يشمل القروض التي منحت خلال الفترة لكل من قطاعات التجارة والنقل والمهن الحرة

والافراد والفنادق والرهونات على المباني (8) تشمل المؤسسات العامة القروض التي منحت خلال السنة لكل القطاعات التي لم ترد في الفقرة (7) . (9) يشمل القطاع العائلي بالنسبة لودائع المهن الحرة والافراد والتجارة والنقل . (10) اخذ هذا الرقم من الحسابات القومية تحت بند ملكية وتنظيم من الخارجى . (11) صافي الاقراض للخارج (بما في ذلك امتلاك الاصول المالية) حسابات الدخل القومى ص 78 .

جدول (5)

حركة الایداع والاقتراض بين القطاع العام والجهاز المصرفي

حركة الایداع		حركة الاقتراض			السنة
لدى المصرف المركزي (1)	لدى (3) المصارف التجارية	المجموع	من المصرف المركزي (2)	من (3) المصارف التجارية	
1973	178 + 325	23+ 130	20 + 54 + 144	33	251
1974	332+ 376	132+ 162	24+ 264+ 13	70	371
1975	263+ 308	106+ 214	30+ 299 + 255	113	697
1976	331+321	138+ 384	44+ 489+ 22	101	656
1977	408+ 312	157+ 403	57+ 297+ 22	165	541
1978	423+ 423	735 + غ م	86+ 1009+23	189	1307
1979	673+ 490	855 + غ م	107+ 1014+21	245	?
1980	1009+ 847	غ م غ م	0+ 301 + 18	غ م	?

* المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، ابريل / يونيو ، 1982م .

- (1) وتشمل ودائع الخزينة والمؤسسات العامة .
- (2) وتشمل تسهيلات للخزينة والمؤسسات العامة والسندات والاذونات على الخزينة العامة لدى قسم العمليات المصرفية وقسم الاصدار .
- (3) وتشمل الودائع تحت الطلب والثابتة لجميع المؤسسات والقطاعات ماعدا المهن الحرة والافراد .
- (4) قروض المصارف التجارية الى كل من قطاع النفط والصناعة والزراعة والمرافق العامة .

وبناء على هذا التحليل فان القطاع العام في الجماهيرية يدخل ضمن الوحدات المنفقة من النوع الثانى في تصنيفنا السابق وهى تلك الوحدات التى يفوق دخلها الانفاق الذى تقوم به على السلع والخدمات المختلفة وتحقق بذلك الادخار لينعكس على ارتفاع

مجموع اصولها المالية وهى بالتالى المصدر الاساسى للاقتراض في المجتمع ، بل ويتضح ايضا من نفس الجدول بأن ما يحققه هذا القطاع من فائض يتعدى الاطار المحلى ليصبح ممولا لاستثمارات خارجية تحقق عائدا حقيقيا متدنيا (اذا ما اخذنا في الاعتبار متوسط

نسبة التضخم العالمية) ، وذلك بمقارنة ارقام كل من دخل الاستثمارات الخارجية (مصادر) مع حجم صافي الاستثمارات الخارجية (استعمالات) في نفس الجدول .

ب - ان العلاقة بين القطاع العام وعامة الشعب (قطاع العائلات) من النواحي المالية مفقودة بالكامل حيث لا نجد اية علاقة اقتراس من قبل الخزنة العامة من هذا القطاع في شكل سندات حكومية مثلاً يتم دفعها من قبل الافراد والمؤسسات الخاصة ، وتقتصر عملية الاقتراض على المصرف المركزي واخيراً على المصارف التجارية وشركات التأمين والتي عادة ما تجبر على الاحتفاظ بهذه السندات ضمن اصولها من قبل المصرف المركزي حيث ان الاولى مملوكة بالكامل للقطاع العام ويملك المصرف المركزي الصلاحية الكافية لاجبار هذه المؤسسات المالية على الاحتفاظ بتلك السندات ، وتكمن عدم رغبة هذه المؤسسات وقطاع العائلات الى نفس الدرجة في الاحتفاظ بهذه السندات نظراً لتدنى معدل العائد عليها (5 ٪ على الاكثر) وعدم ضمان استرداد قيمتها او تسويقها عند فترة الاستحقاق ، وبالتالي فان عبء تمويل التنمية الاقتصادية يقع بالكامل تقريباً على القطاع العام .

ج - ولقد نتج عن هيمنة تمويل القطاع العام ومشروعاته المختلفة على نمط التمويل في الجماهيرية ان اصبح للدولة القدرة على التدخل في كل من ادخار هذه المشروعات عن طريق التحكم في تسعيرة كل من عوامل الانتاج (كتحديد مكافآت عنصر العمل ، والاقتراض باسعار فائدة متدنية .. الخ) وتسعيرة منتجات هذه المشروعات بالشكل الذي يضمن لها الاستثمارية بغض النظر عن مقارنة اسعار هذه المنتجات بالاسواق العالمية ، اضاف الى ذلك سياسة الحماية لهذه المنتجات من منافسة المنتجات الخارجية ... الامر الذي ادى في كثير من الاحيان الى تحقيق هذه المشروعات لارباح وادخارات ليست ناتجة عن الكفاءة في مزج عوامل الانتاج بقدر ما هي ناتجة عن دعم لكل من اسعار عوامل الانتاج والمنتجات ايماناً من الجهات المختصة على ضرورة استمرار هذا النوع من الدعم في الامد القصير لهذه المشروعات وبصورة مؤقتة حتى تستطيع مستقبلًا الاستغناء عن هذا الدعم واثبات قدرتها في الاستمرار في وجه أية منافسة خارجية ، وهنا وجب

التنبيه الى اخطار سياسة الدعم المستمرة ولفترات طويلة والتي قد ينتج عنها تعود تلك المشروعات على هذا الدعم ويصبح عاملاً هيكلياً (Built - in - Factor) لعملياتها الانتاجية لا تستطيع التخلص منه بسهولة ، وبالتالي استمرار الانتاج على مستوى متدنٍ من الكفاءة والانتاجية ، هذا ولقد ثبت بالتجربة في كثير من الدول بان المشروعات العامة لا تعطى الادخار وبالتالي تكوين رأس المال من مدخراتها الخاصة الاولية المفترضه . (10)

د - قيام امانة الخزنة عن طريق الميزانيات العامة بجلب كافة المدخرات سواء كانت عوائد نفطية او فائض تشغيل للمشاريع العامة او ضرائب وتجميعها ثم اعادة توزيعها في شكل استثمارات جديدة ، الامر الذي قد افقد معظم المشاريع والمؤسسات العامة وشبه العامة صفة الاستقلالية في اتخاذ قرارات الاستثمار حسبما يتوفر لديها من موارد واعتمادها بشكل مستمر على دعم امانة الخزنة بغض النظر عما حققته من فائض او عجز في عملياتها الانتاجية شأنها في ذلك شأن أية امانة ذات طابع خدمي وليس انتاجي .

ومن نفس الجدول (5) وعلى غرار مناقشتنا لنموذج الادخار والاستثمار في القطاع العام ، يوضح الجدول كل من مصادر التمويل واستعمالاته في القطاع الخاص (العائلات) والتي يمكن بشأنه وضع الملاحظات التالية :

1 - ان ادخار قطاع العائلات (قطاع خاص) لا يشكل اكثر من 10 ٪ الى 15 ٪ من المدخرات ، وهذه النسبة قد تبدو متدنية الى درجة كبيرة ، ولكن لو اخذنا في الاعتبار ان حوالي 60 ٪ من الدخل القومي ناتج عن قطاع النفط والملوك بالكامل للدولة لوجدنا بأن نسبة الادخار (الميل المتوسط للادخار) في الجماهيرية بالنسبة للقطاع الخاص نسبة الى ما يحققه من دخل مرتفعة اذا ما قورنت بكثير من البلدان النامية اذ تبلغ حوالي 35 ٪ من الدخل الذي يحققه هذا القطاع ، وبناءً عليه فإن مدخرات هذا القطاع بالرغم من صغر حجمها نسبياً الا انها تعتبر من الناحية المطلقة رقماً لا يستهان به ومصدراً أساسياً من مصادر التمويل .

ب - ان معظم الادخار الشخصي (القطاع العائلي) يتجه الى تراكم الاصول المالية وهي الودائع وخاصة الودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية

بقصد الاستثمار وإنما لانفاق هذه القروض على سلع استهلاكية معمرة والمضاربة في المعادن الثمينة وهو الوضع الذى عادة ما يصاحب ظاهرة التمويل الذاتى كما اشرنا سابقا .

ج - ان فى غياب الاصول المالية (كالسندات والاسهم) وتدنى العائد على الودائع لأجل وودائع الادخار لدى المصارف التجارية توجيه غير مقصود للمدخرات الشخصية اما للاحتفاظ بها فى شكل نقود ورقية ومعدنية (كما يتضح من الجدول (5) او انفاقها على سلع استهلاكية معمرة والاحتفاظ بمخزون غير عادى من هذه السلع الامر الذى له اثر بالغ على عدم استخدام المدخرات المحلية من هذا القطاع الاستخدام الامثل .

من المناقشة السابقة لنماذج التمويل فى كل من القطاع الخاص اتضح لنا مدى هيمنة التمويل الذاتى على كلا القطاعين وذلك بالرغم من وجود جهاز مصرفى والذى يفترض فيه القيام بعمليات التمويل الخارجى ، وكتكملة لنقاش موضوعنا الاساسى ننقل الى تحديد المعالم الرئيسية للنظام المصرفى والدور الذى يلعبه كوسيط مالى فى الجماهيرية .

يتكون النظام المالى فى الجماهيرية من جهاز مصرفى (خمسة مصارف تجارية) يملكه بالكامل ويشرف على ادارته مصرف مركزى يقوم تقليديا بوظائف اصدار النقود والاشراف على المصارف التجارية ويمسك حسابات الخزنة العامة وادارة احتياطات الجماهيرية من عملات واصول اجنبية ، وبدون الدخول فى تفاصيل مدى قيام المصرف المركزى بهذه الوظائف التقليدية ومدى فاعليته فى الاشراف على سلوك عمليات المصارف التجارية (11) . ونحاول فى هذا الجزء من المقالة التركيز على تلك النواحي من عمل هذا الجهاز الذى يمس بطريقة مباشرة نموذج تمويل التنمية الاقتصادية .

لعل من السمات الرئيسية للجهاز المصرفى فى الجماهيرية هى هيمنة المصارف التجارية على الوساطة المالية والقناة الوحيدة المتوفرة لتعبئة المدخرات المحلية عن طريق الاقراض وبذلك تمارس أثرا فعالا على طريق التمويل ويمكن ايجاز تلك التأثيرات فى الجوانب التالية

والنقود الورقية والمعدنية حيث تشكل الاخيرة حوالى 67 ٪ من مجموع الاصول المالية التى يحتفظ بها القطاع الخاص ، ولا يشكل ما يتجه من مدخرات هذا القطاع الى الاستثمار أكثر من 47 ٪ .

وهنا نجد ان هناك مفارقة يجب التنبيه اليها ومحاولة تفسيرها الا وهى ان كلا من القطاع العام والخاص هما قطاعان مقرضان ، بمعنى ان فائض مصادر التمويل لدى كل منهما يتجه الى القطاع المصرفى فى شكل زيادة فى حجم الاصول المالية (وداخى ونقود ورقية) وهى فى النهاية تشكل التزامات مالية على كل من المصرف المركزى والمصارف التجارية ، ذلك بالرغم من استخدام كل من القطاعين لتسهيلات من القطاع المصرفى ، او بمعنى آخر انه بالرغم من ان كلا من القطاع الخاص والعام يحقق فائضا (الادخار اكبر من الاستثمار) الا ان كلا منهما يقومان بعملية الاقتراض من الجهاز المصرفى ، فما هى ياترى الاسباب الكامنة وراء هذا الوضع الغير مألوف ؟ كما سبق وان اشرنا ان تفسير هذا السلوك بالنسبة للقطاع العام (امانة الخزنة والمؤسسات العامة) يكمن فى حدوث عجز مؤقت فى سيولة هذا القطاع وذلك كنتيجة اما لظواهر عارضة * او عدم التناسق الزمنى بين الايرادات (وخاصة تحقيق إيرادات النفط) من ناحية والمصروفات على مشاريع خطة التنمية المختلفة مع صعوبة تسهيل بعض الاستثمارات الخارجية لمواجهة هذا العجز .

ولكن الامر مختلف فى القطاع الخاص حيث يرجع وجود هذه الظاهرة الى الرغبة الملحة فى الاقتراض من القطاع المصرفى وانفاق تلك القروض على استثمارات فى اصول حقيقية مختلفة وخاصة فى قطاع الخدمات وتحقيق معدلات عائد مرتفعة وسريعة تفوق الى حد كبير سعر الفائدة على هذه القروض من القطاع المصرفى وذلك نتيجة لسياسة انخفاض سعر الفائدة التى تبناها المصرف المركزى والمصارف التجارية (سياسة نقدية رخيصة (Cheap Money Policy)) والتى لا تتناسب مع الكفاءة الحدية للاستثمار ودون سعر الفائدة السائد فى الاسواق العالمية ، بل وان هذا الامر قد يتعداه الى الاقتراض من القطاع المصرفى ليس

* كايكاف ضخم وتصدير النفط الذى حدث سنة 1973م عقب حرب الشرق الاوسط .

** مع ملاحظة ان معظم هذه السلع هى سلع مستوردة ولا يشارك ارتفاع الطلب عليها فى انعاش الاقتصاد القومى .

(11) يمكن الرجوع الى العديد من المصادر فى هذا الصدد ومن بينها كتابنا ، دور النقود فى الاقتصاد الليبى ، دراسة تحليلية وتطبيقية ، الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، 1979م .

نسبة 55 ٪ في نهاية نوفمبر 1980 م (12) مقارنة بالنسبة القانونية المطلوبة وهي 15 ٪ فقط ، وبذلك نستطيع القول بأن المصارف التجارية وفي إطار شكلها التقليدي لم تستطع حتى الآن المشاركة بشكل فعال في تمويل التنمية الاقتصادية ، وقد يرجع ذلك الى اسباب اقتصادية بجانب اسباب اخرى ، ولعل اهمها غياب الادوات المالية التي تضمن للمصارف التجارية مجال استثمار ذو عائد ودرجة مخاطرة متوسطة بين كل من الاحتفاظ بأصول سائلة لا تدر أى عائد من ناحية وقروض ذات آجال مختلفة ودرجة مخاطرة عالية نسبيا من ناحية اخرى *.

ج - أضف الى ما تقدم نجد بأن المصارف التجارية عمدت من ناحية اخرى في مجال الاقراض القصير الاجل الى تمويل القطاعات ذات الطابع الخدمي والاستهلاكي كالسلف الشخصية حيث لم تحظ القطاعات الاساسية كالزراعة والصناعة الا بنسبة بسيطة (حوالى 15 ٪ من مجموع القروض في مارس 1978 م) مما حدى بالسلطات المالية تلافيا لهذا النقص الى انشاء مجموعة من المصارف المتخصصة لاقراض تلك القطاعات كالمصرف الزراعى والمصرف العقارى الصناعى (والذى قسم اخيرا الى مصرفين وهما مصرف الادخار والتنمية) والملوكة بالكامل من الخزانة العامة وتعمل كأجهزة مالية مكمل لامانة الخزانة والامانات المتخصصة ، ولا ينطبق عليها ما ينطبق على المصارف التجارية في ضرورة تمويل عمليات اقراضها عن طريق الودائع التى تحاول استقطابها من القطاعات المختلفة ، وان كانت محاولة لتحويل جزء من فائض القطاع العام الى المشاريع الفردية والمنشآت الاشتراكية للتخلص من ظاهرة التمويل الذاتى في هذا القطاع التى لم تتضح نتائجها بعد .

د - وفي الجانب الاخر من عمليات المصارف التجارية نجد انه بالرغم من الزيادة الكبيرة والمطلقة في حجم الاصول المالية (مجموع القروض الورقية

1 - تمشيا مع سياسة الاقراض للمصارف التجارية يقتصر دور تمويل هذه المصارف على الاقراض قصير الاجل * وعادة لسد عجز مؤقت في رأس المال العامل للمنشآت والمشاريع المختلفة دون الدخول في الاقراض المتوسط وطويل الاجل والذي يعتبر فعلا تمويلا حقيقيا لرأس المال الثابت (استثمار ثابت) ووظيفته تجديد وتطوير وتحسين الآلات والمعدات الرأسمالية والمحرك الاساسى للتنمية الاقتصادية ، وبهذا المعنى فان القطاع المصرفى لم يستطع ولن يستطيع طبقا لما جرت عليه العادة لعمل المصارف التجارية على وجه العموم ان يدخل بشكل فعال في سوق التمويل (Finance Market) ولا يمكن الاعتماد عليه في هذا الصدد طبقا لشكله التقليدى الحالى ، بل وان محاولة اقحام المصارف التجارية بشكلها القانونى الحالى في سوق التمويل طويل الاجل لن تأتى بنتيجة تذكر نظرا لما ينطوى عليه الاقراض طويل الاجل من درجة مخاطرة عالية لا يمكن للمصارف التجارية الدخول فيها تقليديا استنادا الى مواردها التى تشكل الودائع وخاصة الودائع تحت الطلب أعلى نسبة فيها .

ب - بالإضافة الى ما تقدم من ان المصارف التجارية لم تدخل الى سوق التمويل طويل الاجل فان هذه المصارف تبدو الى حد كبير عاجزة عن استغلال كل ما في حوزتها من موارد (ذاتية وخارجية) حتى في حالة التمويل قصير الاجل حيث نجدها وبصفة مستمرة تحتفظ بنسبة اصول سائلة فعلية عالية تفوق الى حد كبير النسبة المطلوبة قانونا وليس أدل على ذلك من اعتراف المصرف المركزى بهذه الظاهرة بصورة مستمرة حيث يذكر مثلا في تقريره الخامس والعشرون لسنة 1980 م انه « والجدير بالملاحظة ان هذا التوسع في حجم الائتمان الذى قدمته المصارف التجارية حدث في الوقت الذى سجلت فيه تلك المصارف زيادة كبيرة في حجم سيولتها ، مما يوضح بأن المصارف ما تزال لديها امكانيات كبيرة للتوسع في منح الائتمان والمساهمة في تمويل التنمية المدرجة في خطة الفتحول الجارى تنفيذها » ، فلقد سجلت مجموعة الالصول السائلة التى تحتفظ بها المصارف التجارية

(12) مصرف ليبيا المركزى ، التقرير السنوى الخامس والعشرون ، ص 47

● لمزيد من الايضاح حول تفسير هذه الظاهرة في المصارف التجارية في ليبيا راجع كتابنا السابق ذكره وخاصة الفصل الرابع منه .

مهما كقناة لتمويل التنمية الاقتصادية وخاصة التمويل
الرأسمالى فى القطاعات الاساسية، بل وعدم قدرتها
حتى على استغلال كافة مواردها للتمويل القصير الاجل
كما يجب .

اما عن دور المصرف المركزى فى هذا الصدد فإنه لا
يتعدى الدور الذى يقوم به أى مصرف مركزى تقليدى
وظيفته الاساسية اصدار العملة ومسك حسابات
الحكومة وما ينتج عن ذلك من ادارة واستثمار
الاحتياطات الاجنبية التى تتراكم لديه نتيجة لتأديته
للوظائف السابقة، ويمكن ايجاز الخصائص الرئيسية
لهذا المصرف وعلاقته بنموذج التمويل فى الجماهيرية
فى النقاط التالية :

أ- بالرغم من ان مصرف ليبيا المركزى لا يقوم فى حد
ذاته بأية عمليات تجارية ذات علاقة مباشرة بالجمهور
والمنشآت (كما هو الحال فى معظم البلدان الاشتراكية)
من شأنها التأثير المباشر على الادخار والاستثمار
(التمويل) فى الجماهيرية، الا انه فى حقيقة الامر يملك
ملكية كاملة لكافة المصارف التجارية العاملة فى
الجماهيرية مما يجعل هذه المصارف مجرد اقسام
داخل المصرف المركزى وليست مصارف مستقلة كما
يبدو ظاهريا، وبذلك يكون

والمعدنية والودائع تحت الطلب ولاجل والادخار)
والذى قد يوحى بشكل مطلق الى تعمق مالى
(Financial Deepening) فى الاقتصاد الليبى
الا ان الحقيقة تبدو غير ذلك حيث يدل تطور معدل
مجموع هذه الاصول

الى الدخل القومى منذ سنة 1958م ، حتى 1978م ،
الى ثبات نسبى فى هذا المعدل وعدم وجود اتجاه واضح
لارتفاع هذا المعدل* ، وهذه الحقيقة تثبت بشكل لا
يقبل الشك (وخاصة اذا ما اخذنا تطور معدل مجموع
الودائع الى الدخل القومى بشكل خاص) ان المصارف
التجارية كأداة لتعبئة المدخرات القومية لم تحقق
نجاحا يذكر فى هذا الصدد، وهذا يعنى بأن المصارف
التجارية لم تستطع حتى الآن اقناع الافراد والمنشآت
المختلفة باستخدام تسهيلات الائداعية، وبالتالى
احباط دورها الى حد كبير كوسيط مالى يشارك فى تمويل
مشاريع التنمية الاقتصادية .

وخلاصة نقاشنا لدور المصارف التجارية فى تمويل
التنمية الاقتصادية يمكن القول بأن هذه المصارف
وبشكلها التقليدى كمصارف تجارية لم تأخذ دورا

• حيث نجد بان هذا المعدل قد بلغ 35% و 41% للسنوات 1958م - 1959م لينخفض الى 39% سنة 1973م فتم 40% لسنة 1978م .

جدول (6)

مصرف ليبيا المركزي

الميزانية العمومية في 31 ديسمبر 1980م*

(بملايين الدينارات)

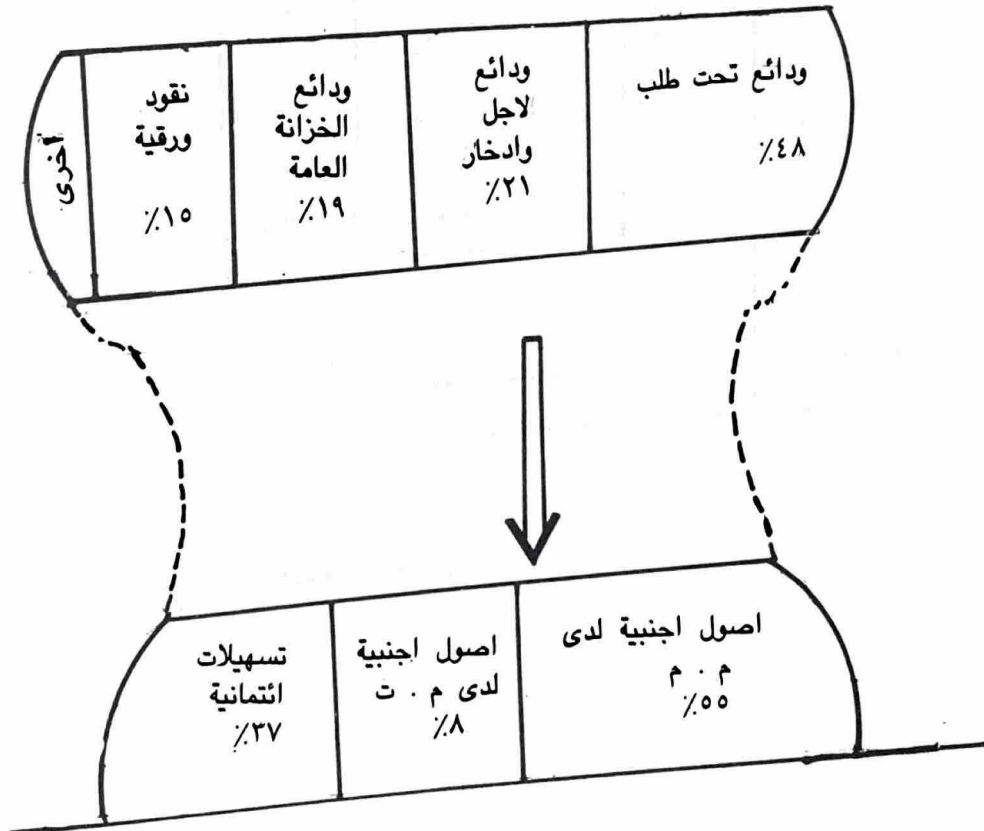
الاصول	المبلغ	النسبة %	الخصوم	المبلغ	النسبة %
سندات واذونات خزانة اجنبية وارصدة بعملات قابلة للتحويل وسبائك ذهبية	٣٨٤٨	٨٢	رأس المال والاحتياطيات ودائع الخزانة العامة	١٢٢,٥	١٩,٦
سندات واذونات خزانة الجماهيرية	٣٠٢	٦,٤	ودائع المؤسسات العامة	١٠٠٠	٢١,٣
قروض وسلفيات المؤسسات العامة	١٨	-	ودائع المصارف التجارية	٨١٤	١٧,٣
قروض وسلفيات المصارف التجارية	١٨١	٣,٩	نقود ورقية ومعنوية مصدره	٧١١	١٥,١
استثمارات اخرى	٣٠٧	٦,٥	خصوم اخرى ومخصصات	١٢٥٠	٢٦,٦
نقدية بالصندوق	٠,٥	-			
اصول اخرى	٤٩	١			
المجموع الكلي	٤٧٠٥,٥	١٠٠		٤٧٠٥,٥	١٠٠

* المصدر : مصرف ليبيا المركزي، التقرير الخامس والعشرون ، ١٩٨٠م

من موارد الى الاستثمار في الخارج وذلك في شكل سندات واذونات خزانة و عملات اجنبية وصلت نسبتها الى مجموع خصوم المصرف المركزي الى 82٪ من مجموع هذه الموارد مع توجيه الباقي فقط الى استثمارات محلية في شكل سندات محلية او قروض للمؤسسات العامة والمصارف التجارية المحلية، وبذلك نرى بأن المصرف يرتبط الى درجة كبيرة بالاسواق الخارجية ولا يكاد يمارس الا اثرا بسيطا على تمويل السوق المحلية ما عدا بطبيعة الحال تلك الآثار الناتجة على عرض النقود بصفته المحتكر لانتاجها . والشكل التالي يوضح الدور الذي يمارسه النظام النقدي (المصرف المركزي والمصارف التجارية) كوسيط مالي بين الادخار والاستثمار في الجماهيرية ويشجع عنه تحديد عرض النقود على مستوى الاقتصاد الوطني، والكيفية التي يتم بها توزيع الموارد المالية المحلية لكل من القطاع العام (ودائع الخزانة والمؤسسات العامة لدى كل من المصرف المركزي والمصارف التجارية)، والخاص (ودائع لاجل وادخار) على الاستثمارات المالية المختلفة محليا (تسهيلات للقطاع الخاص والمؤسسات العامة وسندات محلية) وخارجيا (اصول اجنبية لدى كل من المصرف المركزي والمصارف التجارية) .

للمصرف المركزي مطلق الصلاحية في توجيه حجم وسعر وتوزيع الائتمان لهذه المصارف ليس فقط استخدام ادوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية بل بالتدخل المباشر وبأخذ قرارات نهائية بشأنها الوضع الذي يتناقص وبشكل واضح مع الشكوى المستمرة للمصرف المركزي في تقاريره المختلفة كما اشرنا سابقا بأن هذه المصارف لم تستطع استغلال كافة مواردها المالية لتمويل التنمية الاقتصادية بينما نجد المصرف المركزي في ذات الوقت يملك الصلاحية الكافية لتوجيه استثماراتها كما وكيفا، ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد انه ما عدا بعض القرارات الاستثنائية التي يصدرها المصرف المركزي من آن لآخر لتوجيه الائتمان الى قطاع ما (كتلك القرارات التي تجبر المصارف على منح الائتمان الطويل الاجل لقطاع الاسكان وبضمانات اعادة الخصم) لا يوجد هناك برنامج واضح لطريقة عمل هذه المصارف ضمن خطة تمويل متكاملة للاقتصاد الوطني .

ب - وبالنظر الى عمليات المصرف المركزي بقسميه (الاصدار والعمليات المصرفية) من خلال ميزانية 1980م ، نجد ان معظم ما يحققه المصرف المركزي



ونفس النتيجة التي وصلنا اليها بالنسبة لنموذج تمويل المصرف المركزي واتجاهه لتمويل الخارج تنطبق على الجهاز المصرفي ككل، وان كانت على مستوى أقل من الحده حيث يبلغ ما يوجه الى استثمارات خارجية من موارد النظام المالى فى الجماهيرية حوالى ٦٣٪ من مجموع هذه الموارد ولا تحظى القطاعات الاقتصادية المحلية بأكثر من ٣٧٪ من هذه الموارد وكمثال على ذلك فقد بلغ حجم الاحتياطيات الاجنبية (استثمارات فى سندات وعملات اجنبية) فى نهاية ١٩٨١م ، ما يزيد عن احدى عشر بليون دولار .

وبعد هذا العرض لنماذج تمويل التنمية الاقتصادية فى الجماهيرية والدور الذى يلعبه كل من القطاع العام والقطاع الخاص والجهاز المصرفي فى هذا الصدد يمكن ايجاز الخصائص الاساسية لنظام التمويل فى الجماهيرية فى النقاط التالية :

1- فى اتجاه العلاقة بين المتغيرات الحقيقية (القطاع الحقيقى) والمتغيرات المالية (القطاع المالى) لتحقيق تراكم رأس المال يمكن القول بأن الاولوية تعطى لتحديد المتغيرات الحقيقية (الانفاق على أوجه الاستثمار المختلفة) وان التدفقات النقدية والمالية على وجه العموم هى ناتج ثانوى لتلك العمليات الحقيقية، بمعنى ان ما اثير فى الأدب الاقتصادى بأن هناك اهمال واضح للنواحي المالية للتنمية الاقتصادية (Aspects of economic Development) Financial ينطبق الى حد كبير على الوضع فى الجماهيرية حيث يأخذ مفهوم تعبئة المدخرات القومية اهمية ثانوية، وقد يرجع ذلك الى توفر تلك المدخرات فى الفترة قيد البحث (١٩٦٢-١٩٨٠م) وتحقيق كل من القطاع العام والخاص لفائض فى مدخراتها المحلية عن استثمارات المحلية وبالتالي ارتفاع تراكم النقود الورقية والمعدنية لدى القطاع الخاص وتعاضل تراكم الاصول المالية الاجنبية لدى القطاع العام .

وانطلاقاً من هذه الحقيقة نرى بأن وضع التمويل فى الجماهيرية يحتاج الى اعادة نظر وذلك بوضع اطار متكامل لبدائل تمويل التنمية الاقتصادية ودراسة جوانبها المالية جنباً الى جنب مع تخطيط برامج الانفاق المختلفة ضمن الخطة الاقتصادية، بل وان اعادة النظر هذه تزداد اهمية اذا ما اخذنا فى الحسبان ما بدأ يظهر فى الافق فى أوائل الثمانينات من انخفاض فى إيرادات النفط وبالتالي الانخفاض فى المدخرات القومية .

2- نظراً لهيمنة المصارف التجارية على النظام المالى وعدم وجود أية مؤسسات مالية من شأنها تعبئة المدخرات المحلية بغرض التمويل الآجل وهو حجر الزاوية فى تمويل التنمية الاقتصادية وغياب سوق مالى لهذا النوع من الائتمان (أسهم وسندات) فان الاحتفاظ بالنقود (وخاصة النقود الورقية) والاحتفاظ بمخزون غير طبيعى من السلع الاستهلاكية المعمرة والمعادن الثمينة مهرباً تلجأ اليه معظم المدخرات المحلية للقطاع الخاص واصبحت الاصول المالية الاجنبية (سندات واذونات خزانة وعملات اجنبية) مهرباً تلجأ اليه معظم المدخرات المحلية للقطاع العام، ولاشك هذا الوضع يستوجب ضرورة خلق مؤسسات وادوات مالية لمحاولة استقطاب تلك المدخرات وتحويلها الى انفاق استثمارى وخاصة فى القطاعات الاساسية كالزراعة والصناعة غير تلك المؤسسات المالية المتوفرة حالياً، ويمكن ان يتم ذلك باعادة النظر فى المصارف المتخصصة وتوسيع مجال اعمالها بحيث تشمل استقطاب المدخرات من القطاعات المختلفة وليس فقط القيام بالاقتراض من اموال تخصصها لها الخزانة العامة كما هو معمول به الآن .

3- ان الجهاز المصرفي بوضعه الحالى وما عليه من عدم الاستخدام الامثل لموارده المالية المتاحة وقصر أجل القروض التى يقوم بمنحها واتجاهها الى القطاع الخدمى والاستهلاكى دون القطاعات الاساسية بالرغم من ملكيته العامة، لا يبدو قادراً على تأدية دور فعال فى اطار تمويل التنمية الاقتصادية وبالتالي يجب تحديد هذا الدور واعادة النظر فى الاطار القانونى والعمل لهذه المصارف ليتسنى لها القيام به ضمن برنامج تمويل خارجى (External Finance) متكامل والتخلص من مساوئ التمويل الداخلى (Internal Finance) التى سبق الاشارة اليها .

4- لقد دلت التجربة فى كثير من البلدان على ان المشروعات العامة لا تعطى عادة هدف الادخار ومن ثم تمويل رأس المال ذاتياً أولوية قصوى وذلك بالرغم مما تتمتع به هذه المشروعات من مزايا بدءاً بالحماية الجمركية والمزايا الضريبية ونهاية بالدعم المالى المباشر من الخزانة العامة، الامر الذى ينتج عنه انخفاض فى معدل العائد عن رأس المال المستخدم فى هذه المشروعات وارتفاع تكلفة الفرصة المضاعة لهذه الموارد، وبناءً عليه فان هذا الوضع يحتم ضرورة ايجاد اطار عملي واضح لهذه المشروعات يضمن لها الاستمرار بطريقة اقتصادية .

- 1) J. G. Gurley and E. S. Shaw., Financial Aspects of Economic Development, AER, Vol. XIV, Sep. 1955, No. 4.
- 2) R. W. Goldsmith, Financial Structure and Development, Yale University Press, 1969.
- 3) H. T. Patrick, Financial Development and Economic Growth in Underdevelopment Countries, Economic Development and Cultural Change, Vol. XIV, No. 2, Jan. 1966.
- 4) E. S. Shaw, Financial Deepening in Economic Development, (Oxford University Press), 1973.

- 5) H. Shahar, "The Structure of Capital Markets and Economic Growth In Financial Development and Economic Growth". The Economic Consequences of Under developed Capital Markets, eds. A. W. Sametz, 1972.

(6) ميلود جمعة الحاسية ، دور النقود في الاقتصاد الليبي : دراسة تحليلية وتطبيقية 1979 م .

(7) الحسابات القومية 1962 - 1978 م ، امانة التخطيط .

(8) مصرف ليبيا المركزي ، التقرير الخامس والعشرون ، 1980 م .